الأساس الدستوري للتخطيط والتنمية في العراق

مكي محمد ردام

كان للقرارات الفردية ذات الطابع الاحادي والرؤيا الآنية دور كبير في عدم فعالية اجهزة التخطيط في ظل النظام السابق في رسم الصورة الاقتصادية / الاجتماعية حتى تلك التي اقرت في المؤتمرات النظرية التي تخص برامج التخطيط والتنمية الوطنية، وايضاً تلك التي تتعلق بالتكامل الاقتصادي العربي الذي يعد البعد الاول والمنطلق العقائدي في سياسة النظام المعلنة.

فكانت العشر سنوات الاولى للنظام ١٩٦٨ - ١٩٧٨ والتي شهدت ارتفاع اسعار النفط الخام وضخامة ايرادات الدولة تتسم باسلوب اطلق عليه في حينه (التنمية الانفجارية) ما شكل تهرباً واضحاً للتملص من اتباع الاسلوب المنهجي- المخطط- المتوازن الذي كان يطرحه منظروه وما يؤدي اليه من تقيد رأس النظام بالميزانية العامة (الشرط الاول للخطط) وهو تحقيق التوازن بين الايرادات والانفاق فكانت دولة العراق المنفردة بين دول العالم التي لا يعرف المختصون فيها (المالية والنفط) مقدار الايرادات السنوية من النفط في الاقل.

اما الان فقد ورد في ديباجة قانون ادارة الدولة عبارة صريحة (ولغرض رسم الملامح لمستقبل العراق الجديد) حيث تعني التدخل في وضع السياسة الاقتصادية مبتدئين بالمادة ١٤ والتي ضمنت للفرد الحق بالأمن والتعليم والعناية الصحية والضمان الاجتماعي وعلى الدولة العراقية بحدود مواردها ومع الأخذ بالاعتبار الحاجات الحيوية الأخرى تسعى لتوفير الرفاه وفرص العمل للشعب.

وفي هذه المادة اعطى الدستور الحق فقط بالامن والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي، حيث يندر وجود دستور في العالم ينكر وجود هذا الحق على مواطنيه، لكن الفرق هنا بين العراق وغيره من البلدان انه ينعم بالموارد النفطية الكبيرة وهي موارد عامة وملك لجميع الشعب العراقي، وعلى هذا الاساس فان الفقرة المذكورة لم تحقق طموح الشعب العراقي وكان المفروض ان تكون بصيغة (تمكين الفرد العراقي من التمتع بالتعليم والامن).

ثانياً: (المادة ١٦)

أ. للاموال العامة حرمة، وحمايتها واجب على كل مواطن

ومنذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ وحتى الان والعراق يمتلك قطاعاً عاماً شرع العراقيون في بنائه وهذا يعني إن له عمقاً لاكثر من ٨٠ سنة ومن قوة عمل واموال العراقيين، وارتباطاً في المادة (١٤) فقد نعم ابناء العراق ولسنين عديدة بمجانية التعليم والرعاية الصحية والتي وصلت حد ايصال المريض من والى سكنه بسيارة الاسعاف العامة، ناهيك عن مجانية العمليات الصغرى والكبرى من دون ان يدفع المواطن درهماً واحداً حتى استكثرها رأس النظام السابق، فطبق قسراً نظام التمويل الذاتي والذي يعني تحمل المواطن (الكلفة الكاملة للخدمة الصحية والعلاج).

وفي الوقت الذي اوجبت المادة (أ- ١٦) على المواطن حماية الاموال العامة انكرت عليه حقوقه في التمتع بهذه الاموال الى جانب واجبها بالحماية .

١٦ب - أقرت المادة ان الملكية الخاصة مصونة ولم تقر لها بالحماية والدعم، وهذا مهم ايضاً فان عدم الاقرار بدعم القطاع العام والملكية الخاصة كمنهج يقره الدستور ويكون ملزماً للتوجهات الاقتصادية/ الاجتماعية الجديدة وترك الموضوع للاجتهاد والاختلاف والصراع المستقبلي بما يمثل ثغرة كبيرة .

ولما كانت المادة ١٦ خرساء بفروعها. فان المادة (٢٥) نطقت بان (تختص الحكومة العراقية الانتقالية برسم السياسة الاقتصادية والتجارية وسياسة الاقتراض السياسي) وتجرأت باقرار مبدأ تدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي عن طريق رسم سياسته وهذا يعني تشكيل الجهاز التخطيطي الفني الذي تكون اولى مهماته الكبيرة والخطيرة تحديد وحصر الموارد المالية العراقية:

١- الموارد العامة: أي تلك التي يمتلكها جميع افراد ومكونات المجتمع العراقي وهي الموارد المادية في باطن الارض من مواد خام وثروة مائية.

٢- موارد الانتاج المجاني للقطاع الخاص والمختلط والتعاوني وفروعه المختلفة .

٣- الموارد الاخرى.

وفي ضوء حقيقة وجوهر ان الموارد العامة العراقية وليست الخاصة هي الأساس المادي الواقعي، الشرعي والقانوني للتنمية في العراق، وتأتي الأموال الخاصة والشركات سواء كانت وطنية او اجنبية في الترتيب الثاني في الموقع الاقتصادي وهذا ما يمتاز به العراق عن غيره من بلدان العالم وعلى هذا الأساس القانوني- الشرعي يجب ان تتشكل مؤسسات الدولة التخطيطية والإنمائية في ضوء موارده الذاتية الكبيرة لا على أساس ما تمنحه الدول الأخرى، ان رسم صورة مستقبل العراق عن طريق مساهمات الدول المانحة تعتبر حالة مؤقتة/ طارئة في الاقتصاد العراقي تختلف بالتأكيد عن رسم صورته اعتماداً على موارده الذاتية الهائلة. وعلى هذا الأساس يجب ان توضع المفاهيم والدلالات الاقتصادية والتخطيطية والتعريفية لانها الأساس القانوني لفهم واستيعاب تصور عمل هذه الاجهزة.

وهذا ما ذهبت اليه الفقرة (هـ) من المادة ٢٥ بشكل واضح بان توزع الواردات الناتجة عن الثروات الطبيعية عن طريق الميزانية العامة وبشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع انحاء البلاد، واخذ بنظر الاعتبار المناطق التي حرمت منها بصورة مجحفة من قبل النظام السابق ومعالجة مشاكلها بشكل ايجابي واحتياجاتها ودرجة التطور في المناطق المختلفة من البلاد، وقد أكدت هذه المادة الاساس القانوني والدستوري الذي يجب في ضوئه تشكيل الاجهزة الرسمية التي تضمن حق المجتمع العراقي بالتمتع بثرواته الطبيعية اولاً وهذه هي القاعدة الحاسمة في تقرير (توجهاتنا في السياسة الاقتصادية) وليست التوازنات السياسية الداخلية والدولية الراجحة بقوة لصالح التطور الرأسمالي بصورته الليبرالية الجديدة ثانياً.

اما في الفقرة ج/ مادة ٢٥ حيث ينتقل قانون ادارة الدولة (عبر حدود الاقاليم والمحافظات في العراق) في رسم السياسة المالية، وأصدار العملة، وتنظيم الكمارك، وتنظيم السياسة التجارية ووضع الميزانية العامة للدولة ورسم السياسة النقدية وانشاء بنك مركزي وإدارته، وبقدر تعلق الامر بالموضوع الذي نتناوله هنا عن دور اجهزة التخطيط فهذا يعني تشكيل لجنة عليا من خبراء التخطيط الاستراتيجي من أصحاب الرؤية السياسة/ الاقتصادية الذين يمثلون القوى الشعبية- اصحاب المصلحة الحقيقية في رسم السياسة الاقتصادية في البلد — في وضع اطار هياكل أجهزة التخطيط على عكس ما كان متبعاً في وزارة التخطيط في العهد السابق، والذي كانت سلطة التخطيط والقرار عامة في ثلاث سلطات : هي مجلس قيادة الثورة ثم مجلس التخطيط فقرار رأس النظام .

ولكن الجديد المتوقع في العلاقة بين الاتحاد والمحافظات او الاتحاد والاقاليم على عكس العلاقة السابقة التي كانت تحكم المحافظات بواسطة الأوامر والتعليمات المحددة الصارمة فاذن سيكون جهاز التخطيط في المحافظة مرتبطاً بالخطوط العامة العريضة ذات الطابع العراقي من جهة ويستمد ايضا من خصوصية المحافظة وشخصيتها الذاتية المستقلة وذات التركيبة الاقتصادية الاجتماعية المعينة كأن تتميز محافظة ما بالنشاط التجاري الغالب او الزراعي الغالب او السياحة الدينية او يتوزع على اكثر من نشاط واحد مثلا الثروة المائية والسياحة في وقت واحد لمحافظة واحدة، وبالتالي فان جهاز التخطيط في المحافظة سوف يتشكل باسلوب يستوعب ويتناغم مع التوجه العام للتخطيط الكلي زائداً ما هو خصوصي في المحافظة والاقليم

كما ورد في المادة (٥٦— أ) ان يقوم مجلس المحافظة بتنسيق عمليات الوزارة الاتحادية داخل المحافظة ومراجعة الخطط السنوية وميزانياتها فكيف يقوم المجلس بهذه المهمة المركبة؟ التي تبدأ من توفير البيانات والمعلومات الاحصائية والقدرة على تحليلها في ضوء ما يجري في الحكومة الاتحادية وعلى مستوى العراق من دون تشكيل للجهاز الفني التخطيطي العلمي المرتبط بمجلس المحافظة والذي يجب ان يعبر هيكله عن الحاجة التطبيقية لهذه العملية، وعلى هذا الاساس نستطيع الحديث عن الميزانية المحلية وارتباطها بالميزانية العامة ومصادر وحجم التمويل الخاصة بها وما هية الحاجة والضرورة التي تدفع او تلزم المجلس في فرض الضرائب والرسوم لزيادة ايرادات الميزانية من اجل تحقيق الموازنة وان ما يجب ان يقال حول ما ورد في هذه المادة (٥٦) من المبادرة بانشاء مشروعات وتنفيذها على مستوى المحافظة وحدها .

فالمقصود هنا حين تكون هناك مبادرة لاقتراح مشروع يعني ان هناك تصورا ناقصاً في وضع خطط التطوير التي يجب ان لا تمر من دون نقاش أي (مراجعة خطط الوزارة السنوية من قبل مجالس المحافظة والاقضية) هي ان لا يرد تعبير مراجعة خطط الوزارة لتعارضه مع روح هذا القانون وبعض نصوصه (مادة ١٠) التي تقول (يقوم ممثلوه بتشكيل الهياكل الحكومية لدولة العراق) ومع الفقرة جـ من المادة ٥٦ التي نحن بصددها الان التي تمنح الادارات المحلية والاقليمية سلطات اضافية أساس مبدأ اللامركزية.

ونستطيع القول بان قانون إدارة الدولة قد وضع الضوابط التخطيطة والتوجهات العامة في الفقرة هـ من المادة ٢٥ في كيفية ادارة الثروات الطبيعية التي وصفها بانها تعود لجميع ابناء الاقاليم والمحافظات في العراق:

١- توزع بشكل منصف.

٢- عن طريق الميزانية العامة.

٣- تتناسب مع حجم السكان للأقاليم والمحافظة.

٤- قطع جزء من الايرادات العامة وتخصيصها للمناطق التي اهملها النظام.

فمن الضوابط الاربعة المذكورة ومع خصائص وسمات الاقليم او المحافظة تتوفر المادة الاولية لتشكيل جهاز التخطيط القادر على تهيئة الأوليات والبيانات والاستبيانات التي تقوم بها الاجهزة المسؤولة عن ظاهرة معينة تضاف اليها الخبرة للمؤسسات العلمية الأكاديمية لمحليات الاقليم والمحافظة مدعومة بالقوى المحلية المعتمدة من منظمات وهيئات غير حكومية .

في الهم الاقتصادي

من أجل نهضة واعدة في علاقات السوق

حسام الساموك

طغت على تداولات السوق مظاهر جديدة اتسمت بخروجها الصارخ عن التقاليد والثوابت التي رسختها التعاملات السليمة والتبادلات القائمة على الثقة والمصداقية واحترام أخلاقيات السوق باعتبارها دستوراً غير مدون، لكنه الفيصل الذي يحتكم اليه كل اطراف العملية التجارية .

هناك تقاليد تفرض انماطاً من العلاقات البينية بما يجنب كل الاطراف كل ما يلحق ضرراً بأي طرف بسبب عامل طارئ او أزمة معينة، فحين ترتفع المواد الخام لمادة صناعية ما، او تتعرض أية فعالية انتاجية لما يفرض ارتفاع كلف الانتاج، او حتى عندما يواجه صاحب مطعم بارتفاع سعر اللحوم او الرز او اية بضاعة تدخل في حلقات عمله، فان من الطبيعي جداً ان يلجأ صاحب المصنع او الورشة الانتاجية او المطعم الى رفع اسعار بضاعته بما ينسجم مع نسبة ارتفاع المادة التي يستخدمها في مصنعه او ورشته او حتى مطعمه، وغالباً ما يستقبل مثل هذا الارتفاع المفاجئ بالقبول النسبي في الاقل، لكن ما يتحتم على ذلك الذي استند الى ارتفاع سعر الكلفة ليصحح اسعار بضاعته في اطار الظرف المعروف، لابد ان يستأنف قراره ويعيد السعر الى ما كان عليه لحظة زوال الظرف الطارئ الذي الجأه لرفع ثمن بضاعته .

هذه العملية المتعارف عليها في حركة السوق اليومية، لم نعد نجد لها أثراً في تداولاتنا الراهنة بدليل ان سائق حافلة النقل الذي رفع أسعار خدماته بذريعة صعوبة الحصول على المشتقات النفطية واضطراره الى شرائها من السوق السوداء لم يعد الى تسعيرته المعتمدة عندما توفرت المنتجات النفطية، وهذا ما ينسحب على غالبية الاسعار التي تغيرت بذرائع ارتفاعات مفاجئة في البضائع او ظروف نقلها او اية حجة تذرعوا برفع أثمانها، ومرد ذلك النفس التبريري الذي طرأ على أخلاقيات قطاع كبير من المتعاملين بالنشاطات الخدمية والمتعاطين بفعاليات السوق المختلفة، فضلاً عن تبجح بعض الباعة او اصحاب المهن المتنوعة بان (صعود السوق) حملهم على ان يعيدوا النظر باسعارهم بعد ان باتت الاثمان التي يتقاضونها لم تعد تتناسب مع حجوم خدماتهم فيما غدا النهج الاحتكاري والابتزازي في تداولات السوق اليومية ظاهرة لم يعد أي من المتعاملين به يتردد عن ممارسته مما يستدعي الوقوف عند تلك الظاهرة المتوحشة التي تتعارض أخلاقياتها مع ثوابتنا الاجتماعية وتقاليدنا الموروثة سواء كانت في بنية انسانية او حتى في السبل التي اعتمدتها فعالياتنا وتداولاتنا ضمن حركة السوق اليومية المتنوعة ومجمل نشاطاتنا التجارية والمالية، وعلى كل الصعد اننا احوج ما نكون الى تقويم جديد لطبيعة العلاقات التبادلية في ضوء مستجدات حركة السوق وما يتطلب النهوض الطموح بآلياته الفاعلة.

بالتنسيق بين مركز بحوث السوق ووزارة الصناعة

ندوة تخصصية عن سبل الارتقاء بواقع الصناعة الوطنية في العراق

بغداد- رياض القره غولي

يقيم مركز بحوث السوق وحماية المستهلك في جامعة بغداد- خلال الشهر الحالي ندوة تخصصية عن سبل الارتقاء بواقع الصناعة الوطنية في العراق بالتعاون مع دائرة التنظيم الفني والاقتصادي في وزارة الصناعة والمعادن.

وقالت الدكتورة منى تركي الموسوي مديرة المركز ان الندوة تهدف الى استعراض الواقع الراهن للصناعة في العراق ومناقشة سبل النهوض بها في ظل ظروف الاقتصاد العراقي الحالية والتعرف على التطورات الاقتصادية والسياسية الدولية، وتشابك تلك العلاقات وانعكاساتها على الصناعة العراقية، اضافة الى السعي للتوصل الى توصيات من شأنها معالجة أزمة المشروعات الصناعية الراهنة.

وأوضحت ان أهمية الندوة تأتي من ارتباط مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات الإنسانية بإمكانياتها الصناعية وما يلحق بها من معارف تقنية ومقدرة على التطور والتحسين والارتقاء بمستوى المهارات الانتاجية والجودة واحداث طفرات نوعية في المستويات التقنية من وقت لآخر فضلاً عما حققه القطاع الصناعي من حيث حجم الانتاج وحصته من الناتج المحلي الاجمالي وما يوفره من فرص عمل واستثمار باعتبار ان التنمية الصناعية المرتكز الذي لا غنى عنه لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والعامل المحفز لبقية قطاعات الاقتصاد الوطني على التطور والنماء..

وعن تحديات التجارة الدولية أشارت الموسوي الى اتخاذ الإجراءات التصحيحية والوقائية باسرع وقت ممكن لقطاعات الاقتصاد العراقي لتتمكن من الصمود امام تيارات التجارة العالمية في المستقبل المنظور خصوصاً ان القطاع الصناعي العراقي يعاني من تدني حجوم الانتاج ومحدودية نطاق التنوع الإنتاجي وتدني مستويات الإنتاجية والجودة إضافة الى انخفاض قدرته التنافسية .

وذكرت ان الندوة سيحضرها مختصون وخبراء من وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي والصناعة والمعادن واتحاد الصناعات العراقي وغرفة التجارة والمصرف الصناعي واتحاد الصناعات العراقي واتحاد الاقتصاديين العراقيين وعدد من الصناعيين والمهتمين بموضوعة الندوة ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بالصناعة والاقتصاد العراقي.

تأهيل قطع بحرية من قبل ملاكات نفط الجنوب

تمكنت مجموعة من ملاكات شركة نفط الجنوب من اعادة تأهيل القطعتين البحريتين (الساحبة والجنيبة كاستورا) وذكر مصدر إعلامي مخول في شركة نفط الجنوب للمدى. ان القطعتين البحريتين اللتين أعيد تأهيلهما هما من القطع البحرية التي استخدمتها الشركة في توفير خدمات اسناد الى ميناء البصرة وتصدير النفط وتأهيل ميناء أعمار ميناء العمية.. واوضح المصدر ان هاتين القطعتين قد تعرضتا بعد الحرب الاخيرة الى عمليات النهب والسلب بشكل واسع.. وكانت شركة نفط الجنوب قد قامت بقطرهما الى البصرة بعد ان خرجتا من الخدمة الا ان الكفاءات الفنية العالية لدى ملاكات الشركة تمكنت من اعادة تاهيلهما للخدمة بعد إصلاح المكائن والاجزاء الملحقة والحاويات والرافعات فضلاً عن انجاز اعمال الصيانة والتشغيل والاسناد في موانئ التصدير من دون الاستعانة بأية خبرة أجنبية حيث اقتصرت المجهودات على كفاءة الملاك الفني لشركة نفط الجنوب تعزيزاً لاقتصادنا الوطني..

تقارير أميركية تظهر تقدما محدودا في إعمار العراق

واشنطن/الوكالات

أفادت تقارير حول المشروعات التي تمولها الولايات المتحدة في العراق أن واشنطن لم تحقق سوى تقدم محدود في مجالات رئيسية كالنفط والكهرباء.ويأتي ذلك رغم ضخ ما يتجاوز تسعة مليارات دولار ضمن مشاريع إعادة إعمار العراق في العامين الماضيين.

وتمثل عملية إعادة الإعمار أولوية رئيسية في السياسة الخارجية لإدارة الرئيس الأميركي جورج بوش إلا أن تقارير رسمية أميركية صدرت مؤخرا وأحدثها اليوم أظهرت أن الأهداف الطموحة للإعمار لا تحقق مبتغاها. وتشكل زيادة الإنفاق على الأمن عائقا أمام ما يوصف بأكبر عملية مساعدات خارجية للولايات المتحدة بعد إعادة إعمار أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية.وأوضح مكتب المحاسبة الحكومي التابع للكونغرس الأميركي في أحدث تقاريره أن طاقة توليد الكهرباء في العراق بلغت في مايو/ أيار الماضي أقل من مستواها قبل الحرب الأميركية على العراق في مارس/ آذار عام ٢٠٠٣,وقال التقرير إن مستوى إنتاج العراق النفطي تراجع من ٢,٦ مليون برميل يوميا قبل الحرب إلى ٢,١ مليون برميل في مايو/ أيار الماضي كما انخفضت صادرات النفط من ٢,١ مليون برميل يوميا قبل الحرب إلى نحو ١,٦ مليون برميل يوميا.

ويشار إلى أن المبالغ التي تم التعهد بتقديمها للعراق حتى ٣٠ يونيو/ حزيران الماضي حوالي ٣٢,٦٢ مليار دولار ضمت مساعدات دولية وأميركية لإعادة إعمار العراق كما خصص نحو ٣٢,٧٥ مليار دولار من أموال عراقية أغلبها من إيرادات مبيعات النفط لإعادة الإعمار.

وقد خصصت الولايات المتحدة ٢٤ مليار دولار لإعادة إعمار العراق منذ عام ٢٠٠٣ انفق منها لغاية الآن تسعة مليارات دولار على أعمال تم انجازها.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٠	١٤٨٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨